مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

موقف الصحافة العراقية من التطورات الاقتصادية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٤)

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٨/١٢
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٩/٩

أ.د. أحمد راشد جريذي(*)
د. علي جاسم محمد خليفة(*)

مقدمة

تعد الصحافة العراقية مصدراً مهماً من مصادر التاريخ الحديث والإعلام المعاصر، أذ إنها تعبر عن لسان حال الأحزاب والحكومات والمعارضة فيما يحدث بالعراق بعد عام (٢٠٠٣) وتعد تلك المرحلة من المتغيرات الحساسة في تاريخ العراق المعاصر، أذ أن موضوع (موقف الصحافة العراقية من التطورات الاقتصادية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤)، جاء بهدف فهم السياق التاريخي لما حدث من تطورات اقتصادية للعراق وموقف كل حزب من الأحداث التي كانت جارية أنذاك، بدءاً بالحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن المنصرم وحتى عام ٢٠٠٣، أذ كان لا بد من العودة إلى مواقف الصحف العراقية التي ظهرت بعد الغزو وخصوصية كل صحيفة وتوجهها، متتبعين أهم الأحداث التاريخية للتطورات الاقتصادية من حيث إعادة الإعمار، والتحولات الاقتصادية، والأزمات التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع العائدات النفطية؛ وذلك بسبب الفساد وعدم وضوح الرؤيا السياسية، وللإحاطة بالتطورات الاقتصادية في العراق كان لا بد أن نختار (صحيفة الصباح) كونها تمثل الجهة الرسمية في العراق ولإحاطتها بالتطورات الداخلية بمختلف جوانبها، ثم (صحيفة الزمان) لأنها تمثل الصحافة المستقلة، وتليها صحافة الأحزاب الفاعلة في العملية السياسية وإدارة البلاد بعد عام ٢٠٠٣، وهي: (صحيفة الدعوة) الناطقة باسم حزب الدعوة الإسلامي، وكذلك (صحيفة دار السلام) الناطقة باسم الحزب الإسلامي العراقي، و (صحيفة الإتحاد) الناطقة باسم حزب الإتحاد الوطني الكردستاني، و (صحيفة طريق الشعب) الناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي، أذ تعبر تلك الصحف عن وجهات نظر ومواقف أحزابها من التطورات الداخلية في العراق بعد ٢٠٠٣، بالإضافة إلى صحف أخرى متنوعة.

الكلمات المفتاحية: الصحافة العراقية- الاقتصاد العراقي- إعادة الإعمار- النفط - الأزمات الاقتصادية.

(*) جامعة الأنبار/ كلية الآداب.
ali.jassim@uoanbar.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

أولاً: رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق

شهد العراق منذ تسعينيات القرن الماضي تردي في الوضع الاقتصادي، ومارس المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على النظام السابق[١]؛ بغية الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، لكنه لم يتم، أستمر الوضع الاقتصادي يسير بشكل سيئ في أعقاب عام ٢٠٠٣، بسبب عدم الاستقرار السياسي، أذ ركزت الحكومات المتعاقبة على النفط (الاقتصاد الريعي) لكونه مضمون، كما أن الموازنات المالية لم تنهي مشاكل الفقر والبطالة والفساد المالي والإداري الذي تفشى بشكل لافت بعد عام ٢٠٠٣[٢]، وفي تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣ صادق مجلس الأمن الدولي على قرار الغاء العقوبات الاقتصادية التي فرضت بتاريخ ٦ اب ١٩٩٠، وصوت على القرار أربعة عشر دولة عدا سوريا، وتم إنشاء صندوق لدعم التنمية وإعادة الإعمار في العراق، وتضمن القرار تعديلاً على نص الفقرة التاسعة التي تتحدث عن من سيشكل السلطة في العراق خلال المرحلة الانتقالية، أذ نص المشروع على تحديد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كسلطة إدارية لمدة عام على الأقل، وتجدر الإشارة إلى أن قرار فرض العقوبات في حينها كان بسبب غزو الكويت من قبل النظام البائد في اب ١٩٩٠، مما عرض العراق إلى كوارث بشرية واقتصادية وبيئية، فضلاً عن مشكلات اجتماعية حيث باع العراقيون ملابسهم وأوانيهم ولاحقاً كتبهم، واستمر الحصار الاقتصادي ثلاثة عشر عاماً، ويمكن أن نوجز أهم بنود القرار الدولي بما يلي[٣]:

- تعيين مستشار خاص للأمم المتحدة لشؤون العراق يقدم تقارير دولية عن الوضع العراقي.
- التشديد على معاقبة النظام السابق على ما قام به من جرائم وانتهاكات.
- دعوة جميع الدول الأعضاء للاستجابة العاجلة للحاجات الإنسانية للعراق، وتأمين الغذاء والموارد الضرورية لإعادة الإعمار وبناء الاقتصاد.
- تلتزم الدول الأعضاء بالعمل على إعادة بناء المؤسسات الثقافية والتاريخية والدينية واستعادة الأثار المنهوبة من المتحف العراقي وغيره من المؤسسات.
- دعم إنشاء إدارة مدنية انتقالية من قبل الشعب العراقي وبمساعدة السلطات الأمريكية والبريطانية والعمل سوية مع الممثل الخاص للإدارة العراقية المؤقتة بوصفها إدارة انتقالية لحين تشكيل حكومة عراقية شرعية من قبل الشعب العراقي.

اعلن جاي غارنر Jai Garner أول حاكم مدني في العراق أنه وقع العديد من عقود الإعمار، وتم تأسيس مكتب إعادة الإعمار ليأخذ على عاتقه تأمين أفضل أداء اقتصادي وخدمي للعراقيين، لا سيما في موضوع الكهرباء؛ لأن شبكة الكهرباء

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

خلال تلك الفترة تعرضت إلى تخريب كبير، وقال غارنر أثناء مقابلة أجرتها معه صحيفة الصباح: "أن العراق يمتلك الإمكانيات التي تؤهله للريادة خلال الثلاث سنوات القادمة"[٤]؛ وحتى يتسنى لنا فهم الأحداث الجارية يمكننا أن نفسر سرعة الشروع بتأسيس مكتب للإعمار من قبل لولايات المتحدة الأمريكية وتسليط الصحافة العراقية الضوء عليه يأتي لتلميع صورة الولايات المتحدة الأمريكية وإظهارها بمظهر الفاعل الديمقراطي من جهة، والاستمالة الشعب العراقي الناقم على قوات التحالف الدولي، وتهدئة حركة التحرير العراقية الوطنية التي بدأت توقع خسائر في صفوف الجيوش المحتلة من جهة أخرى، كما أن تصريح غارنر المتضمن (بأن العراق خلال ثلاث سنوات سيكون في الريادة) كان غير دقيق أذ فُتحت الحدود العراقية على مصراعيها لدخول جنسيات مختلفة، فضلاً عن دخول المخدرات، والإتجار بها، فكان ذلك إيذاناً بتأزم الوضع بشكل متسارع مما أنعكس على عدم تطور الوضع الاقتصادي، ولقد ذكرت ذلك صراحة صحيفة الزمان بأن إيران احدى الدول الرئيسة التي ساهمت بإدخال المخدرات إلى العراق[٥].

لم يكن للعراق هوية اقتصادية محددة يعرف من خلالها نظامه الاقتصادي، أذ مر العراق بنماذج معينة فتارة رأسمالي وأخرى اشتراكي، وبين هذهِ وتلك تأرجحت هوية العراق الاقتصادية كما تقول صحيفة دار السلام[٦]، ولقد واجه العراق بعد ٢٠٠٣ تركة اقتصادية ثقيلة من قبل النظام السابق، فضلاً عن المتغيرات السياسية بعد العام المذكور والتي حالت دون نمو وتطور اقتصاد العراق، ونذكر أبرز المشاكل الاقتصادية للعراق[٧]:

١. استنزاف مقدرات البلد في الحرب مع إيران.
٢. الديون الخارجية والتعويضات البالغة (٣٢٠) مليار التي ترتبت على غزو العراق للكويت وتحمله نفقات الحرب.
٣. الفساد الإداري والمالي؛ بسبب غياب القانون وتدني الرقابة وضعف القوى السياسية في مواجهة الفاسدين.
٤. اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل أساسي" أحادية الاقتصاد".
٥. ضعف القطاع الخاص.
٦. تراجع احتياط البنك المركزي العراقي؛ بسبب التخصيصات المالية الكبيرة للحرب على الإرهاب وما تبعها من نزوح وما آلاتها.
٧. حالات السلب والنهب.
٨. ترهل النظام الإداري بالعراق، أذ يوجد ملايين من الموظفين الذين تصرف لهم رواتب وإيفادات، فضلاً عن رواتب المتقاعدين، ومصاريف الدوائر المكتظة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

بالموظفين مع انخفاض إنتاجية تلك الدوائر بموظفيها.

٩. تراجع القطاع الزراعي بشكل كبير.

١٠. تراجع قطاع الصناعة بسبب الهوة الكبيرة بينها وبين الثورة التكنولوجية الحديثة.

١١. عدم وجود بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية والعربية، والعديد من المعوقات التي لا عد لها وحصر.

وقّع المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في ٨ أيلول ٢٠٠٣ أمراً وضع فيه قيد التنفيذ سلم الرواتب الجديد المكون من ١١ درجة والذي طُبق على جميع الموظفين الحكوميين العراقيين، لقد استند المدير الإداري على توصيات لجنة الرواتب التي تشكلت من أعضاء عراقيين يمثلون مختلف الوزارات، وإن سلم الرواتب مكون من ١١ درجة حَل بديلاً عن السلم الوقتي المكون من ٤ درجات والذي عُمل به منذ انهيار النظام القديم، وبذلك كان لكل وزارة القرار في تفعيل التاريخ الفعلي الذي سيطبق فيه هذا السلم[٨].

اتسم الاقتصاد العراقي خلال السنوات الثلاثة الأولى بالارتباك حتى وضعت الحكومات المتعاقبة خططاً استثمارية فضلاً عن انفتاح الاستيراد من الخارج، أذ غزت البضائع الصينية السوق العراقية؛ مما سبب كساداً في البضائع والمنتوجات المحلية، ولقد أشارت صحيفة الدعوة إلى اتخاذ تدابير للاعتماد على المنتوج المحلي واستخدام الموارد الاقتصادية كبديل عن الواردة من الخارج(٩)، وكان على حكومة اياد علاوي المؤقتة مواجهة المسألة الاقتصادية وبناء اقتصاد متين وإزالة الديون، وهذا ما حصل في نادي باريس الذي أزال ٨٥ ٪ وتقليص البطالة، فقام بإنشاء مجلس الإعمار برئاسة برهم صالح نائب رئيس وزراء العراق، كما أسس المجلس الأعلى لسياسات النفط والغاز، وتأسيس الهيئة الاقتصادية العليا وهيئة الخصخصة، وإعادة بناء الإمكانيات اللوجستية والعسكرية والأمنية للعراق[١٠].

بحلول عام ٢٠٠٤ نشرت صحيفة السيادة خبر موافقة منظمة التجارة العالمية على انضمام العراق إلى المنظمة بالأغلبية البالغة ١٤٨ عضواً، ولقد أثمرت عن أطفاء ديون العراق بنسبة ٨٠٪ لدول نادي باريس، وتعد هذهِ الخطة إصلاحية مهمة في ثنايا اقتصاد البلاد أنذاك[١١]، ولقد كتبت صحيفة الصباح أن العراق عانى من مشكلة الديون الخارجية، والبالغة قرابة (١٢٠) مليار دولار حسب تصريح وزير المالية العراقي علي علاوي لعام ٢٠٠٥، كما توقع سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي انه اذا تم تخفيض ديون العراق كما أعلنت دول «نادي باريس» للدول الدائنة رغبتها بتخفيض ديون العراق بنسبة ٨٠٪ أي ٣٩,٩ مليار دولار فأن العراق سيتخلص من ديونه في عام ٢٠٠٨[١٢]، ولقد نشرت صحيفة طريق الشعب خبر إطفاء ديون

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

العراق عـام ٢٠١٠، وذكرت إنـه لم يبقى إلا النزر اليسير، أذ كانت جولات وزير الخارجية الأمريكي جيمـس بيكـر (James Baker) في أعقـاب عام ٢٠٠٣ إلى الـدول الدائنة أسـهمت بشـكل كبير في تخفيض الديـون، بالإضافة إلى مؤتمر الدول المانحة المنعقـد في مدريـد في تشريـن الأول ٢٠١٠ شـكل مدخـلاً مهـماً لإطفاء الديـون[١٣]، وتجدر الإشـارة إلى ان الانفجـار السـكاني وتزايـد الـولادات بعـد عـام ٢٠٠٣ قـد تجـاوز السـقف الذي يتـلاءم مع طبيعة العراق الاقتصادية، أذ إننا لم نصل إلى مرحلة التشـبع الحضاري المقـرون بالازدهار الاقتصادي، بينـما المناطق المتأخرة اقتصادياً لاتـزال في ازدياد في عـدد النمو؛ لئـن الزيادة بهذهِ الطريقـة دون وجود اقتصـاد مزدهـر يـؤدي إلى شـيوع الفقـر وانتشـار المجاعة[١٤].

فيما يخص موقف صحيفة الدعوة من التطورات الاقتصاديـة في العـراق فقـد كتبت مقـالاً بعنوان: (الأزمـة الاقتصادية إلى اين؟) جاء فيـه.. أن العالم يمر بأزمـة اقتصادية والعراق تأثر بها، أذ ان الأزمة تشـبه التي حدثت عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية والتي اجتاحـت البنوك وأدت إلى انهيار (وول سـتريت) في غضون سـاعتين وتأثر العالم بها أنـذاك، لذلك على العراق أن يجـد بدائل ممكنة غير النفـط الذي لطالمـا هبطت أسـعاره وعائداته حتى يتمكـن الاقتصاد العراقي مـن النهوض، ولا يتأثر بالأزمـات الماليـة[١٥]، وتـرى صحيفـة الزمـان أن الولاء للعراق خير وسـيلة لحـل الأزمات العالقة، فلا جدوى من عقـد مؤتمرات أو ورش أو ندوات والنوايا فاسـدة لدى اغلب السياسـيين[١٦]، وتجدر الإشـارة إلى تقرير الأمم المتحد والحكومة العراقية عـام ٢٠١٠ الـذي نشرتـه صحيفة طريق الشـعب والمتضمـن وصـول نسـبة البطالـة في العـراق إلى ٣٠٪، وكانت الحكومة عازمة على تقليص النسـبة في عام ٢٠١٤؛ وهذا الذي لم يحصل[١٧].

ثانياً: إعادة الإعمار ومشاكل الزراعة والمياه وغيرها

أرتبط مفهوم «إعادة الإعمار» بالحياة السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة بعـد عـام (٢٠٠٣)، وأصبح يتـم تداوله بكثرة، ويعطـي هذا المصطلح ذات المعنـى لمفهوم «بنـاء الأمة» الذي كان سـائداً خلال فترة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)[١٨].

وكان الحاكـم المـدني بريمـر قد عمـد إلى طرح مـشروع إعادة إعمار العراق؛ بهدف تهدئة الشـعب العراقـي الناقم عـلى وجود القـوات الأمريكية من جهـة، ولتخفيف حـدة المقاومة ضد مـا يعرف بـ «قـوات التحالـف الـدولي» مـن جهة أخـرى[١٩]، وخصص بريمر مبلغ (١٠٠) مليون دولار لإعادة الأعـمار في العـراق [٢٠]، كـما تبرعـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمبلـغ مقـداره (١٨) مليـار دولار، وقدمـت اليابـان والبنـك الـدولي والأمـم المتحدة قروض ومنحاً مالية إلى العراق، فضلاً عن صنـدوق النقـد الدولي الـذي قدم قروضـاً لرجال الأعـمال العراقيـين، ووعـدت الولايـات المتحـدة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الأمريكيـة في مؤتمـر مدريـد بالتـبرع بمبلـغ (١٣) مليـار دولار، وقـد توصل المؤتمـرون في مدريد ان العراق قد يسـتغرق أربعة أعـوام لتتم إعادة إعماره بشـكل مناسـب، كما تم اختيار اليابان لرئاسة لجنة المانحـين كونها أكـبر مانح للعراق[٢١]، واسـتمرت السـمة الغالبة على الاقتصاد العراقي بأن تحول من بلـد منتـج إلى بلد مسـتورد للغذاء طيلة السـنوات الثلاثـة عشر عامـاً؛ مما أثر عـلى المنتوجات المحلية، وأصابها الكساد، ثم العزوف عنها نهائياً[٢٢].

اهتمـت الصحافة الرسـمية بالبرنامج الوطني لإعـادة الإعمار في العـراق والذي أرتبـط بالجانب الامني، أذ أخذت (هيئة إعادة الإعمار والمساعدات الإنسـانية) على عاتقها تحديـد الأولويات للشروع بذلك، ونوجز أهم الأولويات بآلاتي[٢٣]:

الملف الأمني، ويشمل انشاء وتدريب الشرطة المحليـة، وقـوة مـن أمـن وزارة الداخلية، وانشـاء وتدريب قوة أمن الحدود، وقوات لدعم السلطات المحلية.

إعـادة عمـل الهيئات الحكوميـة، وتنظيـم الرواتب للموظفين والمتقاعدين، من خلال الاتي:

١. تحديد سلم الرواتب.

٢. بناء ميزانية وطنية عامة.

٣. تشـخيص وتسـمية المؤسسـات الماليـة الوطنية

٤. تهيئـة الـشروط اللازمـة لبيئـة آمنـة في العراق، وإعطاء أولوية لبغداد من خلال تكثيف الدوريات العسكرية.

٥. تفعيـل المؤسسـات القضائيـة ومنظومة السجون.

٦. انهاض الوزارات، وتوزيع الرواتب على الموظفين.

٧. تحسيت شبكة المياه والصرف الصحي.

٨. تأمين الغاز والبنزين من خلال اسـتعادة وزارة النفـط لمعـدلات المصـافي وايصالهـا إلى مستويات تلبي حاجات المجتمع، وكذلك إعادة أنتاج النفط الخام.

٩. تقديـم المسـاعدة إلى وزارة التجـارة من خـلال تحديد وتسـمية موظفـي المكتـب المحلي للـوزارة ووكلائهـا ومواقعهـم والمسـاعدة في تحويل القمح إلى برنامج الغذاء العالمي.

١٠. إنشـاء نظـام عراقـي لتوزيـع الأغذيـة في جميـع المحافظـات، مـن خـلال دعـم البطاقة الغذائية، وغيرها.

١١. تنصيـب مجالس بلدية في المدن التي يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف مواطن.

١٢. تنظيم الخدمة المدنية في المحافظات.

١٣. المجال الصحي والاهتـمام بأمن الدوائر الصحيـة والمعـدات الطبيـة ومكافحـة الأوبئـة وتلقيح الأطفال.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

كانت صحيفة دار السلام ترى ان أهم مرتكز واستحقاق بعد عام ٢٠٠٣ هو الأمن ثم الإعمار[٢٤]، ولقد استبشرت صحيفة الصباح بانطلاق عملية إعادة الإعمار وتخصيص (٤٠) مليار دينار لبناء الوزارات العراقية البالغة (٢١) وزارة و (١١) جسراً وإنشاء (٣٧) مجمعاً سكنياً، و (٥٠٠) وحدة سكنية، و(١١) مركزاً للاتصالات ببغداد، وباقي البدالات، والشروع ببناء منظومة الهاتف النقال «الموبايل»، فضلاً عن إعادة أبنية المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات ومراكز الشرطة والأطفاء والدفاع المدني وغيرها من الأبنية المتفرقة التي تصل إلى (١٣٠٠) بناية[٢٥]، بالإضافة تأهيل نظام الري والبزل في العراق، كما عقد في لندن مؤتمر بعنوان «العراق والإعمار» في ١٥ توز ٢٠٠٣ لكبريات الشركات لوضع الأليات للمساهمة في إعادة الأعمار[٢٦]، وكشف راميرو داسيلفا الأمين العام للأمم المتحدة عن خطط لدعم الاقتصاد العراقي وبرنامج إعادة الإعمار بعد انتهاء اتفاقية (النفط مقابل الغذاء والدواء)، ومشاركة (١٠٠) دولة تطمح بالمساهمة في إعادة الإعمار، وفي مختلف القطاعات كالتعليم والصحة وتسوية المتعلقات مع الشركات بموجب القرارات القديمة[٢٧].. أما على صعيد إقليم كردستان فيمكن أن نوجز أهم ملامح النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ بالآتي[٢٨]:

شهد إقليم كردستان نمو اقتصادياً وعمرانياً منقطع النظير، أذ أصبح قبلة للسياحة في العراق، وأنموذجاً يحتذى به لباقي محافظات العراق، وعلى سبيل المثال فأن محافظة السليمانية قد دخلت الاقتصاد الحر منذ عام ١٩٩١ عن طريق تشجيع حكومة الإقليم رجال الأعمال والرأسماليين الأكراد المغتربين على استثمار أموالهم والمساهمة في بناء المرافق الاقتصادية.

التبادل العلمي بين جامعات الإقليم واساتذتها مع الجامعات العالمية، وبرامج التطوير البحثي والعلمي والثقافي.

كان الإقليم قد سبق باقي محافظات العراق بوصول شبكة النقال في الوقت الذي كان ممنوعاً في العراق فارتبط الأقليم بالعالم بوقت مبكر إلى جانب ربط شبكة الأنترنت، فكان المجتمع الكردي متطلع إلى قيم التقدم والتطور بالإضافة إلى إنشاء محطة فضائية باسم كورد سات (Kurdista) واتخذت المحطة فكرا أدبياً وثقافيا وسياسياً مستقلاً.

شهدت الصحافة في الإقليم حرية كاملة أذ منحت عشرات التراخيص لإصدار الصحف والمجلات التي تعبر عن حقوقهم ومشاعرهم بكل حرية، وانتشرت المجالس البلدية في الإقليم وفق انتخابات حرة أدت إلى انسجام المواطنين الكرد مع مسؤوليهم.

القفزات النوعية في البناء والإعمار والخدمات والبنى التحتية مما مكن الإقليم من استمرار حالة النمو الاقتصادي، أذ أصبح الإقليم بيئة حاضنة لكل الشركات الاستثمارية والعمرانية، بسبب

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الاقتصاد الحر، وتوفر بيئة أمنة قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

تجدر الإشارة إلى قيام وزارة الزراعة الشروع بحملات كبيرة لزراعة النخيل وتصديره، والقيام بمشاريع متنوعة كزراعة الحبوب، والتنسيق مع وزارتي الزراعة الأمريكية والأسترالية؛ بهدف مواكبة الحداثة في استخدام التقنية الحديثة[٢٩]، ولا يمكن إغفال تدهور القطاع الزراعي، أذ تفاعلت صحيفة الإتحاد مع تدهور الزراعة وحالة الإهمال والنفق المظلم الذي يسير فيه القطاع الزراعي، أذ شهدت العديد من المدن العراقية نزوح العائلات الفلاحية المتضررة نتيجة إيقاف البرامج الخاصة بالزراعة، فالمعروف أن انتاج الزراعة في العراقي يعد ثاني أنتاج بعد النفط في العراق، وكان المحصول الزراعي يسد ٨٠٪ من حاجات العراق وتصدير الفائض؛ بيد أن الإهمال الحكومة وتدهور العملية السياسية حال دون الاهتمام بالقطاع الزراعي، كما أن الفلاح لا يستطيع تأمين المعيشة له ولعائلته وهذا كله بسبب تدهور الوضع الاقتصادي للقطاع الزراعي والاعتماد كلياً على النفط[٣٠]، وشحة المياه وتجفيف الأهوار نتيجة التغيير المناخي، أذ ان مناطق العمارة والناصرية فيها الكثير من النباتات والغابات الكثيفة بالقصب والبردي، فضلاً عن وجود ثروة سمكية هائلة تمثل مصدراً للمعيشة لسكان جنوب العراق فقد عانت قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها إلى الإهمال مما أثر على حياة شريحة ليست بالقليلة[٣١]، وبدورها صحيفة الإتحاد ترى أن مشكلة المياه لا تقل خطورة عن ملف الإرهاب وأمن المواطنين، لا سيما في ظل إطلاقات الماء القليلة من دول الجوار والتي لا تتلاءم مع احتياجات العراق، ودعت الصحيفة حينذاك الحكومة إلى الاهتمام بلمف المياه وإبرام الاتفاقيات بهذا الشأن، وقد لا تكون الاتفاقيات الثنائية مستمرة فقد تنقطع لأي سبب فعلى الحكومة أن تتخذ تدابير داخلية منها: رفع الضرائب على البضائع المستوردة لكل دولة تحجز حصة العراق المائية، وعدم منح تلك الدولة أي امتيازات استثمارية، لا العكس[٣٢]، بينما نقلت صحيفة طريق الشعب عن وزير الموارد المائية عبد اللطيف رشيد قوله: أن شحة المياه التي يعاني منها العراق سياسية، ودول المنبع لا تراعي الحق التاريخي للعراق في استخدام المياه، أذ ان العراق لديه اتفاقية مع سوريا تنص على تقسيم نسبة مياه نهر الفرات بين البلدين بنسبة ٤٢٪ لسوريا، و٥٨٪ للعراق، بينما تركيا يستلم منها العراق ما بين ٢٠٠ – ٢١٠ أمتار مكعبة في الثانية فقط، وهذهِ النسبة لا ترتقي إلى نصف كمية الحد الأدنى وليس الكمية الطبيعية، بالإضافة إلى قلة الأمطار، كما جرت عدة تحويلات لروافد نهر دجلة، وهناك قانون دولي يسمى (قانون الحق التاريخي)، أذ كان العراق يستلم في ثمانينيات القرن الماضي ٣٠ مليار متر مكعب من دجلة والفرات، غير أن الدول لا تراعي هذا الحق، أما بعد عام ٢٠٠٣ فلا تصل النسبة إلى ثلث الكمية، بالإضافة إلى عدم موافقة الإيرانيين على كري شط العرب،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

فضلاً عن مأساة الأهوار وتحولها إلى صحراء[٣٣]، وتجدر الإشارة إلى استمرار تلوث مياه نهر الفرات الجاري بمحافظة الأنبار؛ بسبب دول المنبع من جهة، ووجود تصريف مياه الصرف الصحي داخل المحافظة وقيام عدد كبير من الورش والمحال على ضفاف نهر الفرات ورمي مخلفات ورشهم فيه من جهة أخرى[٣٤]، بينما شخصت صحيفة دار السلام الفساد الداخلي كأكبر معوق للتنمية بعد عام ٢٠٠٣[٣٥]، وكانت هيئة النزاهة تعمل لاستعادة أموال الدولة المسروقة، فنجحت على سبيل المثال باسترجاع (٩٠٠) مليون دولار إلى خزينة الدولة عام ٢٠٠٩ كان أربعة موظفين قد اختلسوها من محافظة كربلاء[٣٦]، لكن هناك معوقات كثيرة حالت دون نمو الاقتصاد العراقي، نوجز أهمها[٣٧]:

١. البطالة.
٢. سوء الخدمات.
٣. تدهور مستوى المعيشة.
٤. تدهور قطاع الإنتاج.
٥. تدهور القطاعين الصناعي والزراعي.
٦. سوء وخلل في بنية المنظومة الإدارية والفنية.
٧. عدم الاستقرار السياسي.
٨. عدم وجود رؤية واضحة للمؤسسات الاقتصادية، ولقد عالجت حالة عدم النمو الاقتصادي بإيجاد حل لكل المشاكل الواردة أعلاه، من خلال المخطط الاقتصادي، والوقوف على كل المعوقات لحلها.

يمكن إضافة نقطة أخرى ذكرتها صحيفة الدعوة وهو استقدام العمالة الأجنبية الأسوية وغيرها زاد من حالات البطالة، فضلاً عن دخول عدد غير قليل دون تأشيرة رسمية إلى العراق، أذ أصبح مشهد البنغال والبنغلاديش والنيبال والفلبين في المطاعم والفنادق والمنازل مشهداً مألوفاً في العراق بعد عام ٢٠٠٣[٣٨].

عانى العراق من الفوضى الخلاقة وتدني مستوى الخدمات كافة، فظهرت مشكلة انهيار سد الموصل عام ٢٠٠٧ والتحذيرات التي أطلقها الامريكيون من انهياره، مما حذى ببعض المناوئين للعملية السياسية النيل من حكومة المالكي أنذاك، والقت صحيفة الإتحاد الضوء على أسباب تداعي السد وقالت «بأنه يعود إلى الأسس الأولى للإنشاءات»، لكن ما يهمنا هو ان هكذا مواضيع تركت لترهق المواطن وتفكيره في خضم التطورات الداخلية للبلاد[٣٩]، ونقلت صحيفة دار السلام عام ٢٠٠٨ تقرير أمريكي نشره السيناتور ستيورات بوين عضو مجلس الشيوخ الأمريكي المفتش العام والمكلف بمراقبة عملية إعمار العراق يتضمن إهدار ملايين الدولارات، لا سيما بعد فحصه لسبعة واربعون ألف مشروع، أذ أن المشاريع التي قيل عنها إنها أُنجزت لم تنجز[٤٠].

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ثالثاً: النفط والغاز

واجه العراق أزمة اقتصادية خانقة منذ اب ١٩٩٠ وحتى أيار ٢٠٠٣ في ظل العقوبات الاقتصادية والسياسية من قبل مجلس الأمن الدولي وأهمها: إيقاف تصدير النفط الذي جعل البلاد في حالة من الركود العام، وطرأ على العقوبات إعادة هيكلية العقوبات الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقية (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي حدت من الأضرار الناتجة عن الحصار، وسمحت للدول باستيراد النفط من العراق بموجب القرار (٩٨٦) في ١٤ نيسان١٩٩٥ والذي تم تطبيقه عام ١٩٩٦[٤١].

يتسم الاقتصاد العراقي بالاعتماد الشديد على النفط، في الوقت الذي توجد فيه كميات كبيرة من الغاز المحروقة والمهدورة والتي تصل إلى ما يقارب ٦٠٠ مليون قدم مكعب وهو مصاحب للنفط المستخرج؛ وذلك لعدم وجود الإمكانيات التقنية لتصنيعه، وهو من حيث الأهمية لا يقل عن النفط[٤٢]، كما يمتلك العراق أكثر من (١٤٥) مليار برميل احتياطي نفطي، وبالتالي فأن ٩٢٪ من إيرادات العراق هي من العائدات النفطية، لذلك واجهت البلاد بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة أبرزها التذبذب في أسعار النفط؛ بسبب ارتباط الأسعار بالسوق الدولية، وضعف الصناعة النفطية[٤٣]، غير أن المادة (٢٥) من الدستور عملت على إصلاح المنظومة الاقتصادية، والتي جاء فيها: (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)[٤٤]، كما أخذت وزارة التخطيط العراقية في عام ٢٠٠٥ بإعداد استراتيجية التنمية الوطنية، ووضعت كذلك ذات الإستراتيجية بين عامي٢٠١٠-٢٠١٤[٤٥]، ولنعود قليلاً إلى برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء أذ تم بموجب القرار (١٤٨٣) تمديد العمل بالبرنامج لمدة ستة أشهر بهدف توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع العراقي، وقد انتهى برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٣، وتضمن القرار وقتذاك مبدئين: الأول التشاور مع الإدارة المؤقتة العراقية، والثاني الشفافية، وتم وضع المرحلة الأخيرة من البرنامج للعمل على تحقيق المبدئين أعلاه مع مراعاة الأتي[٤٦]:

- ابعاد المستوردين المرتبطين بالنظام السابق.
- ابعاد المجهزين الوهميين الذين كانوا يمثلون واجهات سياسية متنوعة تقوم بالحصول على عقود لتجهيز مواد مختلفة ثم تقوم ببيع العقود إلى شركات صناعية أو مجهزين عالميين مقابل عمولات.
- إبعاد الشركات التي كانت تتلكأ في التجهيز، أو التي عجزت عن الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية؛ نتيجة لعدم كفاءتها.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

- إضافة مفردات جديدة إلى سلة الغذاء المجهزة مثل اللحوم والأجبان والبيض.
- اعتماد الشفافية في الإعلان عن السلع المطلوب توريدها عن طريق وسائل الإعلام.
- إلزام المجهزين بتعيين طرف عراقي ليقوم بتمثيل السلطات الاستيرادية ومتابعة عمل الشركة.
- إلزام الشركات الأجنبية بتقديم كفالة حسن التنفيذ للشروط المتعاقد عليها.

أعلنت وزارة النفط العراقية عن توقيع عقوداً مع (١٢) شركة أجنبية كبرى بتاريخ ١ اب ٢٠٠٣ لتصدير النفط الخام، أذ أن حجم الصادرات قد يصل إلى (٦٥٠) ألف برميل، وأبرز هذهِ الشركات هي إكسون موبيل وماراتون وكونكنو فيليبس وفاليرا إنيرجي وهذهِ شركات أمريكية، أما الشركات الأوربية فهي: شل وتوتال وبي بي وريبسول وآي بي آف، أما الشركات الصينية فهي: شينو شيم والسويسرية فينول واليابانية ميستوبيشي[٤٧]، كما أعلنت منظمة أوبك في منتصف عام ٢٠٠٣ تزايد صادرات النفط العراقي إلى مليون برميل يومياً خلال الربع الأخير من العام المذكور، لكن لن يعود العراق إلى السوق بكميات ضخمة؛ بسبب منشآته السيئة، بيد أن المستثمرين حذرين من التعامل مع النفط العراقي[٤٨]، وفي عام ٢٠٠٨ شهد العراق زيادة في أنتاج النفط بواقع ٢٫٥ مليون برميل يومياً[٤٩]؛ بسبب تحسن الوضع الأمني، ولقد تولى العراقيون إعادة إعمار الحقول والمنشآت النفطية، أذ رفضت شركة نفط الجنوب استقدام العمالة الأجنبية للمساهمة في إعادة الأعمار، وإن المرحلة الأولى بدأت بأيادي عراقية واستعادة غاز الطبخ، والعمل في (٣٣-٥٣) موقعاً نفطياً، ومواقع إنتاج البنزين والغاز، وتحسين أنتاج النفط[٥٠]، كما أن القرار (١٤٨٣) لم يُغير من قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أذ أن قيمة الدينار في منتصف عام ٢٠٠٣ تساوي (١٥٠٠) دينار لكل (واحد دولار)، وبقيت قيمة الدينار غير مستقرة خلال العقدين والنصف المنصرمة[٥١]، وفي عام ٢٠٠٩ استعد العراق إلى للانضمام إلى (مبادرة الشفافية) في الصناعات الاستخراجية والعمل مع الشركات التي تسعى إلى تطوير القطاع النفطي[٥٢].

بدأت الصحافة العراقية تنشر تهافت الشركات الأجنبية الراغبة في الحصول على امتيازات نفطية، أذ حصلت مؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية (O.N.G.C-VIDISH) على حفر بئر إستكشافية في العراق، من خلال حصولها على امتياز حق التنقيب في المنطقة الثامنة بالعراق، فضلاً عن وضع دراسة لمد أنابيب وتوسيع مصفاة في العاصمة الخرطوم- السودان كما وان الشركة أشترت حصة تبلغ ٢٥٪ من مشروع النيل الأعظم في السودان من شركة كندية[٥٣]، وذكرت صحيفة الدعوة ارتفاع صادرات العراق الخارجية من النفط الخام والمواد السلعية عام ٢٠٠٧ إلى نسبة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

٦ , ٤٠٪[٥٤]، وعقد في بغداد لأول مرة المنتدى الاقتصادي في اذار ٢٠٠٩ لوضع معالجات للتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي[٥٥]، كما وصل إلى العراق وفد برلماني ياباني أبدى استعداده للمشاركة في إعادة الإعمار والبناء[٥٦]، وذكرت صحيفة دار السلام خبراً مفاده (خروج أول شحنة نفط عراقي إلى العالم) في حزيران ٢٠٠٣ بمعدل مليون برميل يومياً[٥٧]، كما أجمع خبراء اقتصاديون دوليون على أن الاقتصاد العراقي يعاني من سلسلة مشاكل، وهو أحادي المورد وينبغي اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بغية إنعاشه[٥٨]، وظهر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مفهوم «الخصخصة» والعمل على تنفيذه في العراق لنجاحة في مجموعة دول يشابه اقتصادها اقتصاد العراق[٥٩]، كما ظهر مفهوم اقتصادي أخر وهو «الأتمتة» التي تمنح الإنسان فرصة لاستخدام جهودهم في العلم والفن والرياضة بشكل مبدع ومتطور وهذا يعني قمة تطور الصناعة والعلم في خدمة الإنسان وراحته وتطوير إمكانياته[٦٠].

كانت أنابيب النفط في كركوك قد تعرضت في حزيران ٢٠٠٣ وتحديداً (خط كركوك-جيهان التركي) إلى تفجير على الرغم من حماية قوات التحالف الأنجلو – أمريكي على المنطقة، لكن سرعان ما أعيد العمل به وضخ النفط من خلاله إلى أوروبا عبر ميناء جيهان التركي، وكان ينتج ما يقارب (٢٠٠-٣٠٠) ألف برميل يومياً كمرحلة أولى، وإن اجمالي التصدير النفطي في العراق تجاوز المليون برميل يومياً، والتي حتماً أسهمت بتحسين المشاريع العمرانية في ما بعد[٦١]، كما اعتبرت صحيفة دار السلام أن النفط أصبح نقمة بسبب تكالب القوى الاستعمارية على العراق[٦٢]، ولقد اشارت صحيفة الدعوة إلى نقطة مهمة تتمثل بدور المرجعية الشيعية في الصراع الاقتصادي مع الشركات الاحتكارية في إيران وهي إشارة إلى ضرورة أن تأخذ المرجعية في العراق ذات الدور في حماية مصالح البلاج الاقتصادية والمحافظة على الاستقلال السياسي[٦٣].

يؤدي النفط دوراً هاماً في اقتصاد العراق الذي يشكل ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية، أذ أشارت التقارير الأمريكية التي نشرتها صحيفة الصباح إلى إمكانية ارتفاع العائدات النفطية لعام ٢٠٠٤ قد تقترب من ١٢ مليار دولار، غير ان حجم إعادة الإعمار كبير، وتدني مستوى الضرائب يحول دون تغطية المشاريع على أتم وجه[٦٤]، وامتعضت صحيفة دار السلام من قيام أحد قيادات الأحزاب العراقية بالتهديد بقطع نفط الجنوب عن مدن وسط وشمال العراق إذا لم ترضخ الأحزاب والكتل السياسية لإرادة حزبه في مجلس النواب، ويلحظ بأن لغة الحوار أستمرت بهذا النسق، لكن ثمة نقاط التقاء كثيرة ذكرتها الصحيفة تبين مواقف أهل النجف والفلوجة فقد تلاحمت بطولاتهم سوية في مقارعة الاحتلال الأمريكي، وغيرها من المواقف الكثير[٦٥]، وفي عام ٢٠٠٩ قررت بريطانيا سحب وحدة حمايتها من المنشآت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

النفطيـة العراقية التي تنفذ دوريات أمنية في الخليج العـربي وشـط العـرب لمنع أيـة هجمات عـلى ميناء خور العمَية وأية اعتداءات يمكن أن تقع على سفن تحميل النفط، وهـذهِ الوحدة تقوم بتدريب عناصر البحريـة العراقيـة عـلى حمايـة السـواحل العراقية، ولقـد كان موقـف صحيفـة دار السـلام مـن عدم توفير الحماية وفشـل اتفاقية تدريب الدعم البحري بـين العـراق وبريطانيـا واضحـا أذ أعدتـه خطـراً محدقاً بأمـن البـلاد ومواردها، وأكـدت الصحيفة على اسـتخدام لغة العقل وابعـاد العاطفة والتفكير بمصالـح المواطنـين وأمنهـم[٦٦]، ولقـد نقلـت صحيفـة طريـق الشـعب معانـاة الشـعب العراقي والمشـتقات النفطية وخصوصـاً وقوف طوابير من السـيارات أمـام محطـات البنزيـن، بالإضافـة مادة الـكاز لتشـغيل المولـدات الأهليـة بسـبب غيـاب الكهرباء الوطنية[٦٧].

رابعاً: التحولات الاقتصادية من الصناعات المحلية إلى الاستيراد

بفتـح باب الاسـتيراد عـلى مصراعيـه دُق أخر مسـمار في نعـش الصناعـة العراقيـة، والتـي كانت بالأسـاس تعاني من عـدم التحديث، وعدم وجود دعم لصيانتها أو تجديدها فأغلب المكائن لم تجدد أو تحـدث منذ الثمانينات، فضـلاً عن وجود القروض الربويـة التـي يمتنـع الصناعيـين مـن أخذهـا، كما أُنهـك الفنيين وأصحـاب المعامل «بخدمـة العلم» ولم ينصرفـوا إلى التدريـب والتطويـر، كذلـك ضعـف الأجـور التي تدفعهـا الدولة للعـمال التي أدت بالعـزوف عن العمل بالمصانـع، وعدم ثبات قيمـة الدينـار، أم بعـد عـام ٢٠٠٣ فـأن معظـم التجـار العراقيـين تعاملـوا مـع تجـار الصين حيث غـزت البضائع الرديئة والأسـعار المرتفعة السـوق العراقيـة[٦٨]، كـما دفعـت الأوضـاع التي شـهدها العراق بعد الغزو أمهـر الحرفيين في صناعة الجلود إلى مغـادرة البلاد؛ بحثاً عن الرزق والامان لتخلوا بغداد من واحدة ممن الحرف النادرة التي اشـتهرت بغداد بها منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أذ إنها كانت تغطـي حاجـة السـوق العراقية، فضلاً عـن اهتمام السواح في فترة السبعينيات بهذهِ الصناعة[٦٩].

كانت صحيفة الصباح قـد حملت في صفحاتها الأولى بشـارات إلى المجتمـع الراقـي باسـتيراد الهاتـف النقـال أواخـر عـام ٢٠٠٣ وهـي البداية الأولى للتحـول التكنولوجـي والثـورة المعلوماتية التـي أجهزت على الهواتف الأرضيـة ونظام البريد بالعـراق بشـكل تدريجي[٧٠]، كـما غـزت السـلع الأردنيـة العـراق عـن طريـق إبـرام تجـار أردنيين صفقـات تجارية مع نظرائهم العراقيين بقيمة (٨٤) مليـون دولار كانـت قيمة الصـادرات الأردنية إلى العراق، ومن المناسـب أن نذكر أن هناك صادرات اردنيـة مع العراق قبـل ٩ نيسـان ٢٠٠٣ بموجب الاتفاقيـات والتفاهمـات الثنائيـة[٧١]، ولقـد أدت سياسـة بول بريمـر الاقتصاديـة إلى إصـدار عملة جديـدة في ١٥ تشريـن الأول ٢٠٠٣ إلى انخفاض قيمـة الدينـار أمـام الـدولار وهـو مخالفـة قانونية حسـب خبراء الاقتصاد التي ذكرتهـم صحيفة دار

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

السلام؛ لا سيما في ظل غياب حكومة شرعية[٧٢]، وتصدر تغيير العملة صحيفة الصباح الأولى، أذ صدرت فئة (خمسة الاف دينار)، (وعشرة الاف دينار)، (وخمسة وعشرون الف دينار)، (وخمسون ألف دينار)، وعليها رموز تاريخية وحضارية كما كانت مستعملة في السابق، مثل : (الحدباء)، (ملوية سامراء)، (المدرسة المستنصرية)، و(مسلة حمورابي)، وقد أدخلت عدة مزايا أمنية على الأوراق النقدية لإعاقة التزوير مثل[٧٣] :

- الخيط الأمني، ويكون داخل الورقة النقدية، ويظهر كخط متقطع، وعند رفع الورقة النقدية على الضوء يظهر الخط بشكل مستمر، وهذهِ في كل العاملات الجديدة.
- العلامات الأمنية، يمكن رؤية رأس الحصان في الورقة النقدية بصورة باهتة في كلى الجهتين.
- الحبر المعدني وتتميز به فئة الـ (٢٥) وهو حبر فضي لامع.
- بروز الحروف أثناء تمرير اليد عليها.
- الصورة التي يتغير لونها من زوايا مختلفة، وهذهِ في فئة (١٠,٠٠٠) و (٢٥٠٠٠).
- تكون أبعاد الورقتين النقديتين (٢٥٠٠٠)، و(٥٠,٠٠٠) متشابهة.

أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات بشأن تغيير العملة القديمة وإحلال البديلة من خلال تحديد ٢٥٠ موقعاً رسمياً موزعاً في محافظات العراق كافة، وأعلن الدكتور نبيل خوري المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الكهرباء ستتحسن مطلع عام ٢٠٠٤، وهذا الذي لم يحدث، وتوفير أجهزة الهواتف النقالة؛ وهذا توفر بشكل كبير كونه قدم خدمات مهمة للجيش الأمريكي من خلال تحديد عناصر المقاومة، أو التجسس على المكالمات، كما أعلن عن ميزانية العراق لعام ٢٠٠٤ والتي تبلغ ٣٣ مليار دولار، وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق، من ضمنها قيمة المساعدات الأمريكية البالغ ٢٠ مليار دولار، و١٣ مليار دولار المتوقعة من عائدات النفط[٧٤]، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت ميزانية العراق ٤٠ مليار دولار وهذهِ ايضاً واحدة من أكبر الميزانيات في تاريخ العراق المعاصر، توقع العراقيون بأن هذهِ الميزانية ستنقذهم من حالة الفقر والبؤس[٧٥]، فكانت الكهرباء نكتة غير مضحكة بالنسبة للعراقيين اللذين اعتادوا على الإنارة البدائية «اللالة»، كما سخرت الصحيفة من وزير النفط الذي لا يستطيع توفير المشتقات النفطية إلى الشعب في ظل انطفاء الكهرباء المستمرة[٧٦]، وترى صحيفة كان على الحكومة طرد الطاقم الكهربائي وعناصره الفاسدة وبغض النظر عن درجاتهم الوظيفية من الوزير نزولاً لأصغر موظفوإحالتهم إلى القضاء، لأن العراقيون أنذاك عاشوا في دوامة الكهرباء والوعود المكذوبة وحتى ساعة كتابة هذهِ السطور[٧٧].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

نشرت صحيفة دار السلام دراسات اقتصادية عديدة لتشخيص ومعالجة الواقع الاقتصادي، وتبين حينذاك أن العراق لا يمتلك نظام اقتصادي واضح، ويحتاج إلى سنوات لمعالجة النظام الشمولي الذي يحكم الاقتصاد العراقي، مع مراعاة سن قوانين شفافة وهذا يعتمد على استقرار العملية السياسية وبرامج وفلسفة الحكومة[٧٨]، ولقد شهدت الصناعة العراقية خمولاً أثر على مجمل الوضع الاقتصادي؛ بسبب الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل، وأن الحكومة فشلت في تطوير الصناعة وتقليل المواد المستوردة سواء الغذائية أو الصناعية الأخرى، كما وأفتقر العراق إلى وضع خطة للنهوض بالواقع الاقتصادي[٧٩].

يمكن أن نصف الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأولى للغزو بأنه كان يعاني؛ بسبب الوضع السياسي والأمني التي تعيق التنمية وإعادة الإعمار، فضلاً عن الفساد المالي والسياسي، وكلها كانت عوامل طاردة للاستثمار.

خامساً: الأزمات الاقتصادية

صُنف العراق خلال المدة من عام ٢٠٠٣-٢٠١٤ وحسب منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا من أكثر البلاد فساداً وانحساراً لمشاريع التنمية وضعف العمل السياسي الذي أنعكس على عدم بناء المؤسسات السياسية والتطور الاقتصادي[٨٠]، ويعد العراق في المراتب الأخيرة في محاربة الفساد خلال المدة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٩ وعدم السيطرة عليه، أذ لم تتحقق في البلاد مفاهيم الحكومة الرشيدة، والفصل بين السلطات، والمسائلة وسيادة القانون[٨١]، وأشارت صحيفة الدعوة إلى بروز ظاهرة الإقطاع؛ بسبب سيطرة بعض الشخصيات القوية على مساحات واسعة من مناطق الأهوار والأراضي الزراعية، والمحميات الحيوانية، مستغلين ضعف الدولة وعدم وجود مشاريع ترسم الاستراتيجية الخاصة بالإعمار حينذاك[٨٢]، كما انتقدت صحيفة طريق الشعب السياسة الاقتصادية العراقية، بمقال لها بعنوان (الفاسدون لا يحبون الشفافية) جاء فيه.. من الطبيعي أن يعترض القائمون على الشأن الرقابي في البلاد على تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي أبقى العراق ضمن العشرة بلدان الأكثر فساداً في عام ٢٠١٣، وليس من الطبيعي أن يقلل المسؤولون العراقيون من هذا التصنيف، بيد أن التقارير الصادرة بهذا الشأن تقدمها المنظمات داخل العراق، أذ مازال المسؤول العراقي يعمل بطريقة بيروقراطية تتضمن زيارة روتينية؛ لأن مبدأ المكاشفة والشفافية مغيب تماماً، وترى الصحيفة ضرورة نشر كل الفعاليات عبر المواقع الإلكترونية فهو السبيل للخلاص من الفساد[٨٣]، وكان لصحيفة الصباح موقفاً من الفساد، أذ أعدته مشكلة قديمة تعود إلى أواخر الدولة العثمانية، فالرشوة والمحسوبية وبيع المناصب وتعيين الأقارب وهدر المال العام والاستيلاء على ممتلكات الغير والضرائب والتهريب والغش والتبذير وتزوير الانتخابات وحماية الأقارب من طائلة القانون والتهرب من

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

دفع الضرائب كانت موجودة[٨٤]، لكن بعد عام ٢٠٠٣ استشرى الفساد بسبب غياب النزاهة وشيوع الفوضى، وعالجت الصباح هذهِ الأفة بجملة أمور[٨٥]:

- تعزيز شعور المواطن بالمسؤولية من خلال ربطه بهويته الأصيلة وتاريخه الاجتماعي وإشاعة ثقافة حب الوطن.
- تنمية الوعي الجماهيري وتوجيهه نحو مكافحة الفساد والتمسك النزاهة والأخلاق.
- تفعيل منظمات المجتمع المدني.
- إصلاح القطاع العام وأجهزة الدولة.
- تقوية الدعائم الأخلاقية لمؤسسات الدولة.
- تفعيل مبدأ الثواب والعقاب بحق الموظفين.

استمرت صحيفة الصباح بمعالجة الفساد في مقالات عديدة، وذكرت منها: قانون الخدمة المدنية، والزام الموظف بالخضوع إلى قواعد السلوك الوظيفي المتمثلة بقيم الأخلاق والنزاهة، مع ضرورة رفع رواتب الموظفين[٨٦]، كما عَد بعض الصحافيين الفساد الإداري إلى كونه امتداد لحقب تاريخية قديمة بفعل تسرب عوامل في بنية المجتمع العراقي، فارتبطت السرقة بالشجاعة، ودعت سوء الأحوال المعيشية إلى استخدام الطرق الملتوية في الحصول على المال[٨٧]، وتعد عمليات غسيل الأموال كذلك من الأزمات التي ألحقت ضرراً بالاقتصاد العراقي، أذ ان تنوع مصادره حال دون السيطرة عليه، ومصادره متنوعة كالجريمة المنضمة، مثل: المخدرات والتهريب، وجرائم الفساد المالي والإداري، مثل: الاختلاس والرشاوي والتلاعب الضريبي وتحويل أموال غير مشروعة، والأعمال الإرهابية، والسبب في ذلك يعود إلى غياب الدور الرقابي للدولة واستخدام الأنترنت بتحويل العمولات والحوالات بسهولة، وضعف القانون، والتناحر الحزبي والطائفي والأثني، بالإضافة إلى وجود دعم خارجي لأدامة الصراعات السياسية وزعزعة الأمن والاستقرار، أذ أصبحت الحدود العراقية مفتوحة أمام المهربين والقتلة وما يعرف بـ(الجهاديين)، بالإضافة إلى ضعف التواصل والتعاون الأمني والاستخباري بين العراق والدول الإقليمية[٨٨].

أعزت صحيفة حزب الدعوة أزمة الكهرباء إلى النقص الحاد في الكاز والبانزين، والإستهدافات الإرهابية في محاولة لإفشال العملية السياسية، وإخراج العديد من المحطات عن الخدمة، فضلاً عن تهريب الأسلاك الكهربائية والنحاسية إلى الخارج[٨٩]، وسخرت صحيفة طريق الشعب بمقال لها بعنوان (ترشيد الطاقة الكهربائية وفق الطريقة الشهرستانية) جاء فيه.. يجب أن تقتصر العائلة العراقية على مبردة واحدة للهواء في المنزل،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ومثيله أخر عن توزيع نصف كيلو عدس[٩٠].

شخصت الصحافة الرسمية أزمة الكهرباء التي عصفت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ وأعادت جذورها إلى عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى حرب الخليج تحديداً؛ أذ ان الكهرباء وبسبب الغزو الأمريكي قد تعرضت لأضرار كبيرة، ولم يتم إدامتها، أو وجود استثمارات حقيقة تنتشل العراقيين من حر الصيف اللاهب، وعدم بناء محطات حرارية بسعة كبيرة (١٢٠٠-٢٤٠٠) ميغا واط[٩١]، ولقد اقترحت صحيفة الدعوة على الحكومة العراقية إصلاح الكهرباء من خلال مقال لها بعنوان (اني أقترح) جاء فيه.. عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخريب شبكة الكهرباء العراقية عام ١٩٩١ في أعقاب غزو العراق للكويت، ومن ذلك اليوم وحتى قيام «النظام الديمقراطي الجديد» بعد ٢٠٠٣ لم يوضع حل للكهرباء، في الوقت الذي أصلحت الشركات الأمريكية منظومة الكهرباء التي تدمرت في الكويت إبان الغزو في غضون أسابيع، ويشهد بذلك الدكتور أيهم السامرائي وزير الكهرباء الأسبق عندما كان مديراً لأحدى شركات الكهرباء في الكويت التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أنذاك، لذلك اقترحت الصحيفة إنشاء الطواحين الهوائية على غرار هولندا التي تعمل بحركة الرياح، أو استخدام السدود لتوفير الطاقة الكهربائي وقتذاك[٩٢].

ظهرت فكرة المولدات الكهربائية الأهلية بعد عام ٢٠٠٣؛ لتخفيف الضغط عن وزارة الكهرباء، مما مكن أصحاب تلك المولدات من ممارسة جشعهم المادي والتحكم بأعصاب الشعب العراقي وبلا حسيب ولا رقيب[٩٣]، وليكون سعر الأمبير الواحد باهض الثمن ففي عام ٢٠٠٦ اصبح سعر الامبير ٨٠٠٠ دينار مما أثقل كاهل المواطن العراقي[٩٤]، ثم توالت الأزمات في العراق لتظهر أزمة الوقود في عام ٢٠٠٦، وكان موقف صحيفة الصباح من الأزمة حسب مقال لها بعنوان: (أزمة الوقود) والذي جاء فيه: على وزير النفط حسين الشهرستاني أن يقدم استقالته كما يحصل في الدول المتقدمة فالوزير الذي لا يستطيع تقديم خدمات لشعبه يستقيل، لا سيما وأنه وعد بحل المشكلة خلال شهرين، وهذا الذي لم يحدث[٩٥]، وكان لأزمة الوقود أثرها في إغلاق العديد من المولدات الأهلية كما نشرت ذلك صحيفة الدعوة؛ بسبب أزمة الكاز[٩٦]، وبرزت مشاكل المياه والصرف الصحي، وتوقف المعامل والمصانع، بالإضافة إلى أزمة السكن وظهور العشوائيات في المدن، أذ تشير الدراسات إلى ان أكثر من سبعة ملايين عراقي بلا سكن ولا عمل[٩٧]، وأصبح تصليح المولدات مهنة من لا مهنة له[٩٨].

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الخاتمة

اهتمت الصحافة العراقية بالتطورات الاقتصادية وعالجت مكامن الضعف والخلل في ثنايا مقالاتها ودراستها، أذ كان العراق على شفى حفرة من الانهيار التام؛ بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، حيث عانى العراقيون مرارة ذلك الحصار فدفعوا فاتورة غزو الكويت جوعاً وأمراضاً، وغياب الكهرباء، وشحة الرواتب، وقلة الحيلة، حتى جاء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ ليزيل النظام بأكمله ويعيد ترتيب العمود الفقري للاقتصاد العراقي وهو النفط الذي ارتفعت أسعاره، لينعم بذلك العراقيون برواتب مجزية وبحبوحة اقتصادية من خلال انفتاح باب الاستيراد والتصدير وبأسعار مناسبة، وإصدار أوراق نقدية جديدة، بيد أن المشاكل لم تنتهي؛ بسبب الفساد والرشوة، وغياب تطبيق القانون، وهذا ما تضمنته أغلب عناوين الصُحف العراقية (أزمة الكهرباء)، (البطالة الأسباب والحلول) وهلم جرى، لتكون السمة البارزة للاقتصاد العراقي هو غياب الهوية الجامعة، واستمرار النفط كمصدر وحيد لإيرادات العراق بالدرجة الأولى.

الهوامش

١. جوي غوردون، الحرب الخفية أمريكا والعقوبات على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ٢٠١٨، ط١، ص٦٤-٦٦.

٢. علي جابر عبد الحسين، مسارات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠٠٢، مج١٢، العدد ١، ص٢٩٨، ص٣١٢.

٣. صحيفة الصباح، العدد ٢، ٢٤ أيار ٢٠٠٣.

٤. صحيفة الصباح، العدد ٠، ١٧ أيار ٢٠٠٣.

٥. صحيفة الزمان، العدد ١٧٢١، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

٦. صحيفة دار السلام، هويتنا الاقتصادية، العدد ٧٢٩، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠.

٧. أحمد شكر حمود، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص١٧-٢٦.

8. https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/economy/public_sector_salary_reform-arabic.html

٩. صحيفة الدعوة، العدد ٣٤١، ٢٢ حزيران ٢٠٠٦.

١٠. وثيقة رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي "الحكومة المؤقتة"، (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

١١. صحيفة السيادة، العدد ٧٧، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٤.

١٢. صحيفة الصباح، العدد ٥٤٢، ٥ايار٢٠٠٥.

١٣. صحيفة طريق الشعب، العدد ٢٢٢، ٥ تموز ٢٠١٠

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

١٤. صحيفة الصباح، العدد ٥٣٩، ٢ أيار ٢٠٠٥.

١٥. صحيفة الدعوة، علي الخياط، الأزمة الاقتصادية إلى أين، العدد ٩٧١٠ شباط ٢٠٠٩

١٦. صحيفة الزمان، العدد ٣٢٧٧، ٢٥ نيسان ٢٠٠٩.

١٧. صحيفة طريقة الشعب، العدد ٦، ٨ اب ٢٠١٠.

١٨. الحرب الباردة: امتدت في أعقاب عام ١٩٤٥-١٩٩٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وقد تسببت في زعزعة أمن العالم، وكان المجتمع الدولي على شفى حرب شاملة، ولقد أثرت الحرب الباردة بشكل مباشر وما حملته معها من تداعيات سلبية على المفكرين والعمال والمزارعين وباقي الطبقات والفئات في المجتمع الأوربي والغربي، أذ جعلت من الصراع بين القوى العظمى واقع لا محالة؛ روبرت ج. مكماهون، الحرب الباردة، مؤسسة هنداوي، القاهرة-مصر، ٢٠١٤، ص١٢.

١٩. بول بريمر، عام قضيته في العراق، ص٢٤٠.

٢٠. صحيفة الصباح، العدد ٩، ١٨ حزيران ٢٠٠٣.

٢١. صحيفة دار السلام، العدد ٣٨، ٤ أذار ٢٠٠٤.

٢٢. صحيفة الدعوة، العدد ٦٣٨، ١٩اب ٢٠٠٨.

٢٣. صحيفة الصباح، العدد ٣، ٢٧ أيار ٢٠٠٣.

٢٤. صحيفة دار السلام، العدد ٢، ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

٢٥. صحيفة الصباح، العدد ١٣، ١ تموز ٢٠٠٣.

٢٦. صحيفة الصباح، العدد ١٤، ٣ تموز ٢٠٠٣.

٢٧. صحيفة الصباح، العدد ٢٩، ٤ اب ٢٠٠٣.

٢٨. صحيفة الصباح، العدد ٣٠، ٥ اب ٢٠٠٣.

٢٩. صحيفة الصباح، العدد ٣٥، ١١ اب ٢٠٠٣.

٣٠. صحيفة الإتحاد، العدد ١٥١١، ٨ اذار ٢٠٠٧.

٣١. صحيفة الصباح، العدد ٣٧، ١٣ اب ٢٠٠٣.

٣٢. صحيفة الإتحاد، عبد الهادي مهدي، هل من إجراءات لحماية حصة العراق المائية، العدد ٢٢٢٧، ٢٩ أيلول ٢٠٠٩.

٣٣. صحيفة طريق الشعب، العدد ٢٣٠، ٣٠ تموز ٢٠١٠.

٣٤. صحيفة طريق الشعب، العدد ٢٣١، ٢١ تموز ٢٠١٠.

٣٥. صحيفة دار السلام، العدد ٣٥، ١٢ شباط ٢٠٠٣.

٣٦. صحيفة الدعوة، العدد ٨٤٦، ٣١ اب ٢٠٠٩.

٣٧. صحيفة دار السلام، العدد ٤١، ٢٥ اذار٢٠٠٤.

٣٨. صحيفة الدعوة، العدد ٨٤٦، ٣١ اب ٢٠٠٩.

٣٩. صحيفة الإتحاد، عبد الهادي مهدي، سد الموصل..، العدد ١٦٩٥، ٥تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٤٠. صحيفة دار السلام، العدد ٤٧٨، ٢٩ نيسان ٢٠٠٨.

٤١. عمار حسين علي، الاتفاقية الأممية "النفط مقابل الغذاء والدواء" وتداعيتها على البنية الاقتصادية والمعرفية والمستوى المعاشي في العراق ١٩٩٥-٢٠٠٣، جامعة بغداد، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد (٨٧) اب ٢٠٢٣، ص٧٥.

٤٢. صحيفة الدعوة، راسم قاسم، إلى متى تهدر أموالنا جزافاً، العدد ٥٨٣، ٢٥ اذار ٢٠٠٨.

٤٣. حامد عبد الحسين خضير، دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد ٣٦، ص١-٢.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

٤٤. نسخة إلكترونية من الدستور العراقي؛ العـراق 2005 دسـتور - Constitute (constituteproject.org).

٤٥. عبـاس مكي حمزة، التوزيع الاقتصـادي: تجارب مختارة وإمكانيـة الاسـتفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسـالة ماجسـتير (غير منشـورة) جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص١٢٨.

٤٦. صحيفة الصباح، العدد ٥، ٥ حزيران ٢٠٠٣.

٤٧. صحيفة الصباح، العدد ٢٧، ٢ اب ٢٠٠٣.

٤٨. صحيفة الصباح، العدد ٧، ١ حزيران ٢٠٠٣.

٤٩. صحيفة الدعوة، العدد ٦٠٧، ٣ حزيران ٢٠٠٨

٥٠. صحيفة الصباح، العدد ١٤، ٣ تموز ٢٠٠٣.

٥١. صحيفة الصباح، العدد ٢٢ حزيران ٢٠٠٣.

٥٢. صحيفة الدعوة، العدد ٨٦٨، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٥٣. صحيفة الصباح، العدد ٣٠،٥ اب ٢٠٠٣.

٥٤. صحيفة الدعوة، العدد ٦٣٠، ٢٧ تموز ٢٠٠٨.

٥٥. صحيفة دار السلام، العدد ٦٠٩، ٢٢ اذار ٢٠٠٩.

٥٦. صحيفة الصباح، العدد ٣٠، ٥ اب ٢٠٠٣.

٥٧. صحيفة دار السلام، العدد ٤، ٥ حزيران ٢٠٠٣.

٥٨. صحيفة الصباح، العدد ٥٩٠، ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

٥٩. الخصخصـة: "تعنـي إعـادة ملكيـة القطـاع العـام إلى القطـاع الخـاص، ومنـح القطـاع الخـاص دوراً متزايداً داخـل الاقتصـاد، بمعنى ألية السـوق لتحديد سـقوف الإنتاج وكيفية التوزيع وتحفيز العملية الإنتاجية"؛ عمر الدوري-احمد الشـمري، الخصخصة بدائل التحول من الملكيـة العامة إلى الملكية الخاصة، كلية المنصور الجامعة، مجلة المنصور، العدد ١٠، ٢٠٠٧، ص٣.

٦٠. الأتمتـة: «هـي إدارة الإنتـاج والإدارة وجميـع العمليات الضرورية من الناحية الاجتماعية بدون مشـاركة مباشرة من الإنسـان أو بمشـاركة محدود منـه، والأتمتة هي أعلى درجـة مـن مراحـل التطـور التكنولوجـي، ويحددهـا ظهور الآلات الميكانيكية التي تنظم على شـكل صفوف منفصلـة، وبعـد ذلـك جـاءت الـورش والمصانـع التي تسـتخدم العقول الآليـة الحديثة»..؛ صحيفـة الصباح، العدد ٥٤٨، ١٢ أيار ٢٠٠٥.

٦١. صحيفة الصباح، العدد ٣١، ٦ اب ٢٠٠٣.

٦٢. صحيفة دار السلام، العدد ٤٤، ١٥ نيسان ٢٠٠٤.

٦٣. صحيفة الدعوة، العدد ٥٠٧، ٤ أيلول ٢٠٠٧.

٦٤. صحيفة الصباح، العدد ٨٧، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٣.

٦٥. صحيفة دار السلام، العدد ١٦٤،٧ اذار ٢٠٠٦.

٦٦. صحيفة دار السـلام، بهاء الدين النقشـبندي، من يحمي منشآتنا النفطية، العدد ٦٦٣، ٣٠ تموز ٢٠٠٩.

٦٧. صحيفة طريق الشعب، العدد ٢٣١، ٢١ تموز ٢٠١٠.

٦٨. صحيفة الصباح، العدد ٤٠، ١٧ اب ٢٠٠٣.

٦٩. صحيفة الدعوة، العدد ٥٣٥، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٧٠. صحيفة الصباح، العدد ٢٤، ٢٧ تموز ٢٠٠٣.

٧١. صحيفة الصباح، العدد ٣٠، ٥ اب ٢٠٠٣.

٧٢. صحيفة دار السلام، العدد ١٠، ١٧ تموز ٢٠٠٣.

٧٣. صحيفة الصباح، العدد ٨٢، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٣.

٧٤. صحيفة الصباح، العدد ٨٩، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

٧٥. صحيفة الدعوة، العدد ٥٣٥، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٧٦. صحيفـة الدعوة، يونس جلوب، انترنـت ولآلة، العدد ٣٠٠، ١٢ اذار ٢٠٠٦.

٧٧. صحيفة الزمان، العدد ٤٥٥٣ في ١١ تموز ٢٠١٣.

٧٨. صحيفـة دار السـلام، دراسـة للدكتـور إسـماعيل عبيد حمادي، العراق يفتقر إلى نظـام اقتصادي واضح، العدد ٢٩٩، ٦ شباط ٢٠٠٧.

٧٩. صحيفة طريق الشعب، العدد ٨، ١٠ اب ٢٠١٠.

٨٠.

٨١. محمد نائف محمود–فارس جار الله نايف، السـيطرة على الفساد (دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة)، مجلة الدراسات الإقليمية (RSJ)، ص١–١٠.

٨٢. صحيفة الدعوة، العدد ٥٨٣، ٢٥ اذار ٢٠٠٨.

٨٣. صحيفـة طريق الشـعب، العـدد ٩٥، ٣١ كانون الأول ٢٠١٣.

٨٤. صحيفـة الصبـاح، مقال للأسـتاذ الدكتـور لطفي حميد جودة، ٢٠٠٥.

٨٥. صحيفة الصباح، مقال للدكتور جاسم العبودي، العدد ٦٨٥، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٨٦. صحيفة الصباح، مقال بعنوان الفساد الإداري والمالي في العـراق، الدكتـور جبار محمد الشـيخ، العدد ٦٨٤، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٨٧. صحيفـة الصبـاح، مقـال بعنوان فسـاد اداري أم فسـاد بنيـة مجتمعيـة موروثـة، العـدد ٦٨١، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٨٨. صحيفة الصباح، العدد ٩١٠، ١٢ اب ٢٠٠٦.

٨٩. صحيفة الدعوة، ٣٤١، ٢٢ حزيران ٢٠٠٦.

٩٠. صحيفة طريقة الشعب، العدد ٢٢٣، ٧ تموز ٢٠١٠.

٩١. صحيفة الصباح، العدد ٧٨٥، ٢ شباط ٢٠٠٦.

٩٢. صحيفة الدعوة، راسـم قاسم، أني أقترح، العدد ٣٣٤، ٦ حزيران ٢٠٠٦.

٩٣. صحيفة الصباح، العدد ١٩٧٥، ١ أيار ٢٠١٠.

٩٤. صحيفة الدعوة، العدد ٣٣٤، ٦ حزيران٢٠٠٦.

٩٥. صحيفة الصباح، العدد ٩١٤، ١٦ اب ٢٠٠٦.

٩٦. صحيفة الدعوة، العدد ٣٦٨، ٢٧ اب ٢٠٠٦.

٩٧. صحيفة الصباح، العدد ٧٣٨، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦.

٩٨. صحيفة الدعوة، ٣٠٠، ١٢ اذار ٢٠٠٦.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

The position of the Iraqi press on economic developments in Iraq

Prof. Dr. Ahmed Rashid Jraithy

Dr. Ali Jassim Mohammed Khalifa

Abstract

The economic situation in Iraq during the last two decades before the American invasion on April 9, 2003 was characterized by deterioration and decline; due to the economic blockade imposed by the United Nations following the Iraqi invasion of Kuwait in the nineties of the last century, then the economic transformation came after the mentioned year by removing the political system, as Iraq opened economically and gradually to all industrialized countries, especially China, Turkey, the Islamic Republic of Iran, Syria and others, and the export of oil and the increase in oil revenues had an impact on improving the country's economy, especially in providing government jobs and rearranging the priorities of the Iraqi economy, whether in import or export, or reconstruction, in addition to restructuring the salary scale of employees to match the new variables at that time.

Keywords: Iraqi press - Iraqi economy - reconstruction - oil - economic crises.